بيان صحفي: لاهاي في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

رئيسة الجمعية تستضيف ندوة حول الضحايا وحول المحكمة الجنائية الدولية في تالين

ICC-ASP-20120914-PR836

استضافت رئيسة جمعية الدول الأطراف ("الجمعية")، السفيرة تينا إنتلمان، خلال الفترة من ١٠ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ندوة عنوانها "عشرة سنوات من المحكمة الجنائية الدولية: تركيز على الضحايا". قام بتنظيم الندوة كل من رئيس الجمهورية ووزيري الخارجية لاستونيا وفنلندا ومعهد السياسة الخارجية في استونيا والمعهد الاستوني لحقوق الإنسان.

إن هذا التركيز على الضحايا يأتي في فترة تقاطع حاسمة للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، حيث أن دائرتها الابتدائية الأولى أصدرت في ٧ آب/أغسطس أول قرار من نوعه حول المبادئ التي يلزم تطبيقها بشأن التعويض، وذلك في قضية *المدعي العام ضد توماس لوبانغا ديلو*. كما أن سعادة السيد إركي توميويا وزير الشؤون الخارجية لفنلندا شدد أيضاً في افتتاح الندوة في ١٠ أيلول/سبتمبر، على أن الحكم بحق *لوبانغا* وقرار التعويض قد طال انتظارهما من قبل الضحايا.

وفي كلمته أيضاً في الجلسة الافتتاحية للندوة، أشار سعادة السيد أوماس بايت وزير الشؤون الخارجية لاستونيا إلى أن إجراءات أعمال المحكمة ينبغي أن يكون لها معنى للضحايا. وفي أربعة حلقات نقاش للندوة على مدى فترة يومين، قام ممارسون من مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك دول حالات المحكمة، بمناقشة كيف سيقوم معني المراحل الأربعة المختلفة لإجراءات المحكمة المتعلقة بالضحايا وصياغة التوصيات بمساعدة كلٍ من المحكمة ودولها الأطراف والمجتمع المدني في الالتزام بما وعد به نظام روما الأساسي.

وبعد الاستماع إلى الكلمة الرئيسية التي ألقتها السيدة إليزابيث ريهن، رئيسة مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا، نظر المشاركون في إشراف الدول الأطراف وإبقاء قضية الضحايا في صميم اهتمام المجتمع الدولي. كما تم أيضاً فحص الدروس المستقاة من المحاكمة الأولى للمحكمة، وكذلك استراتيجيات المحكمة المتعلقة بالملاحقات القضائية في ضوء الجرائم القائمة على الجنس. اختُتِمت المناقشات بالنظر في الاستجابات المحلية للمعاداة الجماعية ومفهوم التكامل.

مقالة البلتيك تايمز

الصفحة الرئيسية لمجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا